العرب
الإثنين 2020/06/08
السنة 43 العدد 11725



# أي مستقبل سياسي لمصر وتركيا في ليبيا

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

أكدت التطورات المتلاحقة أن لكل من مصر وتركيا تصورات متعارضة مع الأخرى في المنطقة. ظهرت ملامح الصدام السياسي في كثير من المحطات. بدأت مع انغماس تركيا عسكريا في الأزمة السورية، ثم تطورت مع رغبتها في الهيمنة على موارد شرق البحر المتوسط، إلى أن تصاعدت الحدة مع تدخلها في الأزمة الليبية، وتبني تحركات داعمة لقوى متشددة وإرهابية تريد السيطرة على مفاتيح القرار الليبي.

لجأت أنقرة في المحطات الثلاث السابقة إلى تغليب الأدوات العسكرية، بينما تمسكت مصر بالوسائل السياسية، واكتفت باستعراض جاهزيتها التسليحية من دون أن تظهر إرادة ورغبة لاستخدامها في مواجهة تركيا، حتى عندما توغلت في ليبيا ورفعت سقف الطموحات من خلال الاعتماد على الميليشيات المسلحة والمرتزقة، اكتفت القاهرة بضبط النفس لمدى بعيد.

عندما بدأت الدائرة تضيق على مصر في ليبيا وبدا أمامها الاختيار بين التسليم بنفوذ تركيا الصاعد أو الاضطرار لمواجهة تدخلاتها السافرة لجأت إلى حل ثالث ينطلق من طرح مبادرة سياسية لتهدئة الأزمة وتمهيد الأجواء لحلها، وفرت لها دعما إقليميا ودوليا قد يساعد على تمريرها لدى القوى الرافضة المدعومة من أنقرة، وتصر على تمسكها بالتوجه العسكري.

تحرص القاهرة على تبني حلول سياسية في التعامل مع الأزمات المعنية بها مهما بلغت درجة الانعكاسات السلبية والتهديدات التي تمثلها للأمن القومي. البعض يعتبر ذلك انكفاء زائد عن الحد لا يتناسب مع تعاظم التحديات، والبعض يراه حذرا أكثر من اللازم وفي غير محله، ويغري على التحرش بها وربما العدوان لاحقا، غير أن هناك فريقا ثالثا يعتقد أنه نضج اكتسبته قيادتها مع الأيام، يمكن أن يجنبها الخطأ، بينما تستثمر هي في أخطاء الآخرين.

يكفي جرد بسيط لما قامت به كل دولة خلال الأشهر الماضية للتدليل على أيهما يدافع عن مصالح ليبيا أكثر، أو بمعنى أدق أيهما لا يضر بمصالحها على المدى البعيد، لأن كلا من القاهرة وأنقرة تدافع عن مصالحها بالطريقة التي تراها مناسبة، وسواء أحجمت أو تدخلت فهي تسعى وراء تحقيق أهدافها، بصرف النظر عن المكاسب التي يمكن تحقيقها.

**تبقى تركيا في أذهان الليبيين قوة استعمار، فتحت أبواب بلدهم للمرتزقة، وحولته إلى بؤرة للإرهاب والتشدد، حتى لو كان من يدافعون عنها بالباطل يرون أنها قوة إنقاذ من «العدوان»**

تعتب قوى ليبية عدة على عدم تدخل مصر عسكريا ومواجهة الخطوات التركية، وينظر هؤلاء إلى القاهرة هذه النظرة بحكم القوة والجوار والأمن والمصالح المشتركة، ربما تكون الثقة الكبيرة في قدراتها دافعا أو تقديراتهم للتناقض في التصرفات الإقليمية بين مصر وتركيا مبررا، وربما أشياء أخرى من هذا القبيل، لكن لم يلتفت هؤلاء إلى الحسابات المصرية التي ترى أن أي تدخل سوف تكون له رواسب في المستقبل على العلاقة بين شعبين شقيقين.

من خصال الشعوب أنها لا تنسى من يمارسون أعمالا عسكرية تلحق أذى بقطاع من المواطنين، حتى لو رفع هؤلاء شعارات من قبيل الإنقاذ والمؤازرة ورد العدوان، ففي لحظات الالتباس والانقسام سوف يتكبد من يقوم بهذه الممارسات خسائر متعددة، لأن هناك فئة كبيرة أم صغيرة، ترفض هذا النوع من التدخلات، حتى لو تشدقت بخطاب الدفاع عن مصالح بلدها.

صمتت وأحجمت مصر، بينما صرخت وتقدمت تركيا نحو ليبيا مستخدمة أدوات مختلفة، غالبيتها تتسم بفقدان المعايير الأخلاقية، بدءا من تصدير المرتزقة والإرهابيين مدججين بالأسلحة والمعدات، وحتى توثيق العلاقات مع حكومة الوفاق الوطني ورئيسها فايز السراج وتوظيفه في عقد اتفاقيات مشكوك في شرعيتها القانونية، مرورا بكل أنواع التحايل لتوطيد النفوذ في طرابلس، وترسيخ وجود القوى الإسلامية.

إذا فقدت مصر جزءا من المكاسب التي كان من الممكن الحصول عليها بتثبيت أقدامها بالطريقة العسكرية، فإنها لن تتسبب في حدوث أضرار بالغة على الشعب الليبي، وتظل الخسائر المحتملة منصبة عليها، لأن فكرة التهديدات المباشرة لأمنها لم تحدث حتى الآن، فتركيا التي خرقت الجغرافيا السياسية في ليبيا، وحاولت تبديل الخرائط في شرق المتوسط، لم تعتد عمليا على مصالح مصر الاستراتيجية.

تبقى تركيا في أذهان الليبيين قوة استعمار، فتحت أبواب بلدهم للمرتزقة، وحولته إلى بؤرة للإرهاب والتشدد، حتى لو كان من يدافعون عنها بالباطل يرون أنها قوة إنقاذ من "العدوان" الذي شنّه الجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر، وخرجت قواته من محيط طرابلس، وأعاد التموضع إلى ما قبل استدعاء قوة المساندة التركية.

سواء جرى تذليل العقبات أمام الحل السياسي أو استمرت التعقيدات الحالية وضاعفت تركيا تمترسها، سوف تحتفظ في ذاكرة شريحة من الليبيين بأنها دخلت البلاد على أسنة رماح المرتزقة، ولهذا التصرف تداعيات كبيرة، أقلها يجعل من التسوية حاجة بعيدة المنال، وأكثرها حدة يحّول ليبيا إلى مستنقع أشد وطأة من الصومال الذي تفكك منذ ثلاثة عقود ولم تستطع قوة إقليمية أو دولية إعادة لُحمته الوطنية، فالواقع بات أصعب من الأمنيات.

تريد تركيا قضم جزء من الكعكة الاقتصادية الليبية عبر تحالفها مع قوى إسلاموية، ولن ترحل إلا بضغوط دولية كبيرة أو التسليم بتحقيق أهدافها، وفي أي من الحالتين هناك ضريبة سيدفعها الشعب الليبي، لأن البقاء أو الرحيل عنوة لن يكون سهلا، وينطوي على تأثيرات مكلفة للدولة الليبية، لن تخلو من ارتدادات سلبية عليها في المستقبل.

تبدو المقاربة بين مصر وتركيا في ليبيا كاشفة لحال التفاعلات الدولية، والصراع الدائر بين وسائل الحفاظ على المصالح، هل القوة العسكرية وحدها كافية؟ وهل الاعتماد على منظومة قيم لها أبعاد أخلاقية مفيدة في وقت لا يعرف الكثيرون فيه سوى لغة القوة الباطشة؟

تتفاوت الإجابة في الحالة الليبية، لأن تركيا ليست بالتهور والصرامة التي يظنها البعض، ومصر ليست بالطيبة والتخاذل الذي يصوره آخرون، فلكل منهما المنهج الخاص الذي يدير به سياسته الخارجية ويكفل الدفاع عن المصالح، في إطار من توازنات القوى الإقليمية والدولية، وطريقة فهم الآليات التي تتحكم فيها، فعندما تتقدم أنقرة في ليبيا لديها من التقديرات ما مكنها من ذلك، وعندما تتراجع القاهرة لديها أيضا دواع أجبرتها على ذلك.

الناظر بدقة إلى سياسة كل دولة في ليبيا، يخرج برؤى متفاوتة، فقد تكون تركيا صائبة في نظر البعض ومخطئة في نظر آخرين، كذلك مصر، لكن ما يحدد نسبة الصواب ودرجة الخطأ هو ما تحققه فعليا الإجراءات التي اتخذت على الأرض، في بيئة تعج بالتناقضات وتتشابك فيها المصالح، والمعلوم فيها أقل بكثير من الخفي والمجهول.

تنجح الغطرسة في تحقيق فوائد لأصحابها، غير أنها لا تضمن لهم البقاء والاستمرار، ومن ينظر إلى الحصيلة النهائية التي جناها من استخدموا هذه الآلة خلال السنوات الماضية سيجد أنها مكلفة، ولو على المستوى المعنوي والرمزي، وإذا تسببت في إغراق الشعوب في اقتتال أهلي ممتد سيكتشف أي مستقبل سياسي لمصر وتركيا في المنطقة، ولا تزال هناك خطوط حمراء تحدد المدى الذي يمكن أن يصل إليه كل طرف في ليبيا.

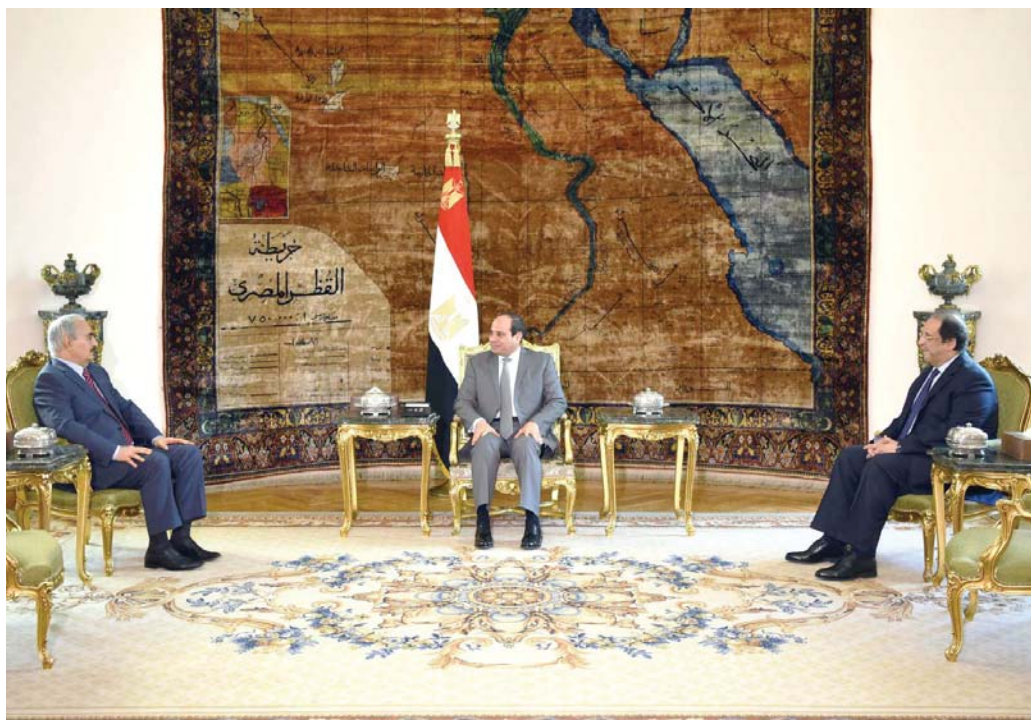


# إنهم يخدمون ترامب ولا يعلمون

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

من يستمع إلى فضائيات وإذاعات وصحف تكره الرئيس الأميركي دونالد ترامب، وتتحد من أجل إزاحته عن كرسي الرئاسة يتوهم بأن كل شيء قد انتهى، وأن باراك أوباما، العائد بثياب جو بايدن، قد تمكن من رقبة غريمه الذي ألغى الكثير من قوانينه ومخلفاته ومشاريعه، وطرد جميع أنصاره في الإدارات كافة، بل سخر من كثير مما فعله أوباما في ثماني سنوات. والحقيقة أن هناك مبالغات وادعاءات وإضافات كثيرة، فيها قليل من الحق وكثير من الباطل، وذلك لأن كل حزب بما لديه فرح.

إن الوقت ما زال مبكرا لمعرفة الاتجاه الفعلي الذي ستجري فيه الرياح الانتخابية. والمعتاد في كل انتخابات أن تحدث مفاجآت غير محسوبة للجمهوريين، وللديمقراطيين، كذلك.

والمسألتان اللتان شغلتا المحللين العرب، وخصوصا العراقيين، ومنوا أنفسَهم بها وبنوا عليهما تصورات هزيمة ترامب، أو على الأقل خلخلة معنوياته وتقليص مؤيديه الناخبين، هما: الأولى، كورونا والحرب التي شنها الديمقراطيون، بايدن وأوباما وبيلوسي وكلينتون والسي.آن.أن ونيويورك تايمز وياهو، على إدارة ترامب، وحملوها الفشل في معالجة أضرار الجائحة لم تلقَ في الشارع الشعبي الأميركي صدى كبيرا، وذلك لأن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفيدرالية ليس فيها تقصير، وليس في إمكان أي حكومة أخرى أن تفعل المزيد.

وقد ساهم حكامُ ولاياتٍ ديمقراطيون شاكسوا الإدارة الفيدرالية في جهودها للحد من الأضرار في إفشال حرب المعسكر الديمقراطي تلك. فقد تسببوا في فقدان حزبهم احترام الغالبية من المواطنين، الذين ملوا من الأكاذيب والادعاءات المتلاحقة والمعارك العديدة التي أراد بها الديمقراطيون إلحاق الهزيمة بترامب، والتي عوضا عن ربحها، ارتدت عليهم بضرر كبير، ومنها ملف علاقة الرئيس مع روسيا، ثم قضية العزل الشهيرة التي شغلوا بها الدولة ومؤسساتها وأنفقوا عليها من المال والجهد الكثير دون جدوى.

أما المسألة الثانية فهي جريمة الشرطي (الأبيض) الذي خنق المواطن الأفريقي الأميركي، جورج فلويد، والتي تسببت في إشعال المظاهرات والاحتجاجات عبر ولايات عديدة في البلاد.

فهو أولا ليس من أسرة ترامب ولا من حزبه. ومن يتحمل المسؤولية عنه هما حاكم ولاية مينيسوتا ورئيس الشرطة، خصوصا وأن عليه سبع عشرة شكوى سابقة كانت كافية لجعل رؤسائه في الولاية يقررون طرده من سلك الأمن، على أقل تقدير.

**من أكبر الأخطاء التي ارتكبها بايدن حديثُه عن الأميركيين الأفارقة وعن أبناء الأقليات الأخرى باعتبارهم سندَه الأكيد في الانتخابات فهو بذلك قسّم الناخبين الأميركيين إلى قسمين أغلبية بيضاء مع ترامب وأقليات (ملونة) مع بايدن**

وحين تجلس إلى المواطنين الأميركيين العاديين المستقلين الذين لا يشغلون أنفسهم بالسياسة، ولا تتجاوز اهتماماتهم عادة قضية الرواتب والحوافز والتخفيضات الضريبية والضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، فإنك تسمع منهم شيئا آخر لا تسمعه من معسكر بايدن وأوباما وبيلوسي.

أول ما يقوله هؤلاء هو أن الجريمة قد وقعت فعلا، وسيلقى مرتكبوها الجزاء العادل، ولكن التظاهرات ليست كلها بريئة دافعُها المطالبة بالعدالة، والرفض المشروع لعنف الشرطة، والاحتجاج على تمييز عنصري مزعوم، بل إن خلفها الحزب الديمقراطي، ومعه جبهة عريضة من أعداء ترامب والمتضررين من سياساته وقراراته وتغريداته، بدءا بالصين وروسيا وصولا إلى إيران وفنزويلا، وأحزاب عديدة أهمُها الجماعات الإسلامية العربية والأفريقية الأميركية المعروفة بالعداء للحزب الجمهوري، وللرئيس ترامب شخصيا، والذين هم، في نظر هؤلاء الأميركيين المستقلين المحايدين، أعداءٌ لكل ما هو أميركي ومناصرون لإيران والإخوان المسلمين والقاعدة وداعش، كذلك.

بعبارة أخرى، لقد أخطأ باراك أوباما وجو بايدن ونانسي بيلوسي وهيلاري كلينتون بمعارضتهم استخدامَ الجيش لمنع عمليات النهب والسلب والحرق والتكسير التي راح ضحيتها أصحاب دكاكين ومؤسسات لا علاقة لهم بالحكومة، وليسوا من الأميركيين البيض، بل أكثرهم مواطنون أميركيون من أصول أفريقية وأوروبية وآسيوية ولاتينية، وغير ذلك.

ومن أكبر أخطاء التي ارتكبها جو بايدن حديثُه عن الأميركيين الأفارقة وعن أبناء الأقليات الأخرى باعتبارهم سندَه الأكيد في الانتخابات، فهو بذلك قسم الناخبين الأميركيين إلى قسمين، أغلبية بيضاء مع ترامب، وأقليات (ملونة) مع بايدن.

ويعتقد مواطنون أميركيون، ومنهم عرب وأفارقة أميركيون، بأن هذه لعبة خطرة كان ينبغي تجنبها وعدم التورط فيها. فالذي يدافع عن المتظاهرين، ولا يميز بين مسالمين ذوي نوايا حسنة، وبين مخربين ولصوص ومجرمين إنما هو مؤازر وموافق ومبارك للفوضى والغوغائية التي شهدتها مدن عديدة.

وأخيرا، إن الشرطي الذي خنق، جورج فلويد، ومن معه من رفاقه الشرطة أصبحوا في ذمة العدالة وسيلقون جزاءهم العادل. أما الذين سرقوا ونهبوا وحرقوا وكسروا وخربوا فمجرمون، ولكن معسكر أوباما بايدن بيلوسي لا يسميهم كذلك.

وحين هدّد ترامب باستخدام الجيش لمنع النهب والسرقة والتخريب هب خصومه الديمقراطيون لمعارضته، ورددوا شعار (ترامب يريد للجيش أن يقتل المتظاهرين)، وهم يعلمون، ومعهم أميركيون بالملايين، أن الجيش لن يقتل أحدا، بل يحمي المتظاهرين ويمنع الجريمة. إنها سقطة كبيرة لن يفلتوا من ارتداداتها المؤذية، في النهاية.

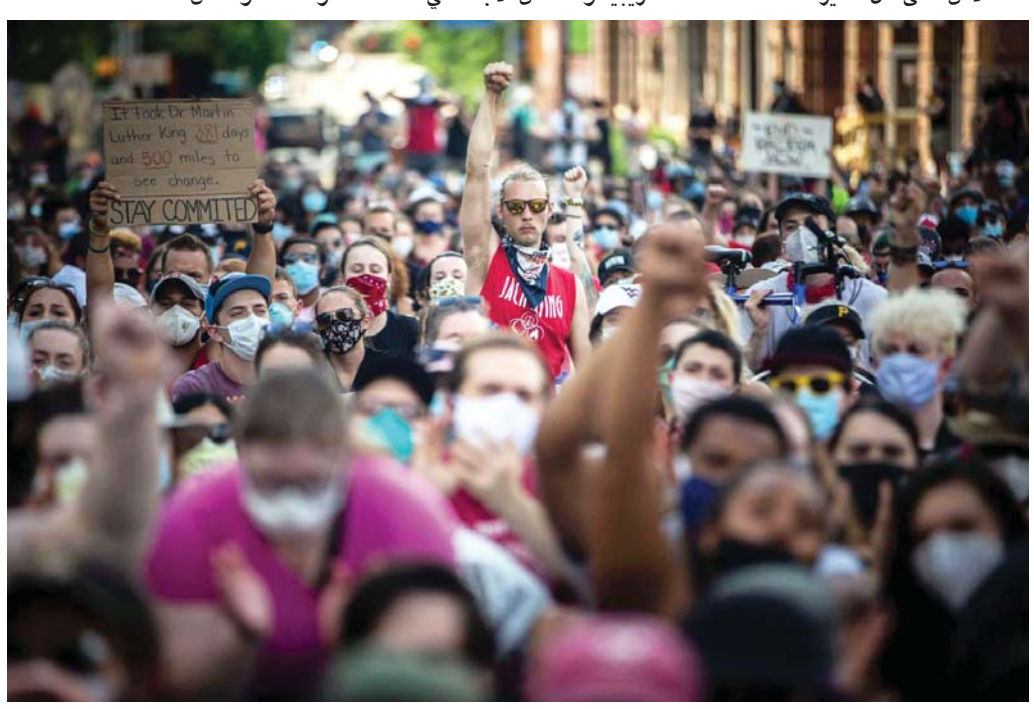


العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk